من وجوب الرضا بشيء باعتبار صدوره عن فاعلة وجوب الرضي به باعتبار وقوعه صفة لشيء آخر اذ لو صح ذلك لوجب الرضي بموت الانبياء من حيث وقوعه صفة لهم وانه باطل اجماعا وبالله التوفيق

الاصل الرابع في بيان انه لا يجب على الله تعالى شيء قال الامام الحجة

حجة الاسلام انه سبحانه وتعالى متفضل بالخلق وهو الايجاد

مطلقا والاختراع وهو الايجاد لا على مثال سابق ونعني بالايجاد مثلا

لكل موجود وهو سبحانه متطول بتكليف العباد اي متفضل به

عليهم من حيث جعلهم اهلا لان يخاطبهم بالامر والنهي والطول والفضل

والزيادة فالمتطول والمتفضل تتفق في العبارة وليس الخلق

والتكليف واجبا عليه سبحانه وقالت المعتزلة وجب عليه ذلك

اي كل من الخلق والتكليف لما فيه من مصلحة العباد انتهى كلام حجة

الاسلام واعلم انه قد اشتهر عن المعتزلة انهم يوجبون امورا اخمسة

اللطف والثواب على الطاعة والعقاب على المعصية ورعاية الاصلح

للعباد والعوض على الالام وقال من ذكر عنهم ايجاب ابتداء الخلق بل

الذي اشتهر ذكره عنهم انه اذا خلق العبد وكلفه بانبا المدعو فيهما

وجب اقداره على الافعال التي كلف بها وازاحة علله وكل ما كان اصلح له

يكون له في الدنيا والدين او في الدين فقط مذهبان هما الاول للبغداديين

والثاني للبصريين وهذا هو المعبر عنه بالاصلح من جملة الامور الخمسة

التي قدمنا ذكرها قال امام الحرمين في الارشاد بعد نقل ما ذكرناه عن

البصريين من المعتزلة من ان العبد اذا خلق وكلف الى اخر ما ذكرنا ما

نصه وقد ينسب عموم هذا الى البصريين وليس ذلك بمذهب لهم يعني البصريين ولم يستوف

المصنف مقصود كلام الامام لظهر منشؤ التوهم وقد نقل الامام

في الارشاد اولا عن البغداديين من المعتزلة ان ابتداء الخلق واجب على

الله وجوب الحكمة وانه اذا خلق القادرين علم انه يكلفهم فيجب اكمال عقولهم

واقدارهم وازاحة عللهم ثم نقل عن البصريين منهم انهم ذكروا معظم

ذلك يعني ايجاب ابتداء الخلق وايجاب اكمال العقل كما قدمناه عليه كلامه

ونقل اجماع الفئتين البغدادية والبصرية منهم على ان الرب سبحانه اذا

خلق عبده واكمل عقله لا يتركه هملا بل يجب عليه ان يقدره ويمكنه من

نيل المراشد ثم قال امام الحرمين ونقل اصحاب المقالات عن هؤلاء

مطلقا يعني المعتزلة انه يجب على الله تعالى فعل الاصلح في الدين وانما

الاختلاف في فعل الاصلح في الدنيا وهذا النقل فيه تجوز وظاهره

يوهم ان لا فرق بين ما اذا كان الاصلح في الدين او في الدنيا والدين

يوهم ان لا فرق بين ما اذا كان الاصلح في الدين او في الدنيا والدين

باكمال العقل لاجل التكليف وليس ذلك مذهبا لهم بين الابتداء و

فالذي ينحله البصريون انه تعالى متفضل باكمال العقل ابتداء

ولا يجب عليه اثبات اسباب التكليف انتهى كلام الارشاد وبه يظهر

ان منشأ التوهم اطلاق اصحاب المقالات النقل عن المعتزلة دون

التفصيل الواقع في كلام الامام ولا شك قال الحجة حجة الاسلام في

الرسالة رد عليهم الرابع انا نوجب احد امرين اما الفعل الذي في

تركه ضرر اما اجل اي في الاخرة عرف بالشرع كما يقال يجب

طاعة الله او عاجل اي في الدنيا وان عرف بالعقل كما يجب على العطشان

الشرب كيلا يموت ومعنى الوجوب هنا ترجح الفعل على الترك لما

Copyright © King Saud University